



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي



## مايكل روبرتس\*: 50 عامًا من نظرية التبعية

ترجمة: مصباح كمال\*\*

نشر النص الإنجليزي للمقال في موقع الاقتصادي الماركسي مايكل روبرتس بتاريخ  
4 تشرين الثاني 2023

<https://thenextrecession.wordpress.com/2023/11/04/50-years-of-dependency-theory/>

في مقالات قادمة، سأقوم بمراجعة عدد من الكتب التي نشرت في العام  
الماضي حول الجوانب الرئيسية للنظرية الاقتصادية الماركسية. أبدأ  
بنظرية التبعية dependency theory.

ظهرت نظرية التبعية dependency theory في ستينيات وسبعينيات  
القرن الماضي كنفذ لنظرية "التحديث" 'modernisation'، التي زعمت  
أن الدول الفقيرة يمكن أن تتطور من خلال اتباع نفس المسار الذي تتبعه  
الدول الغنية. ويقول منظرو التبعية إن هذا لم يكن ممكنًا لأن الدول الفقيرة  
تتعرض للاستغلال المنهجي من قبل الدول الغنية. تمّ تطوير النظرية بشكل  
رئيسي في أمريكا اللاتينية، عندما انتهى ما يسمى بالعصر الذهبي للتنمية  
الرأسمالية المزدهرة بعد الحرب العالمية الثانية في الاقتصادات الرأسمالية  
المتقدمة الكبرى.



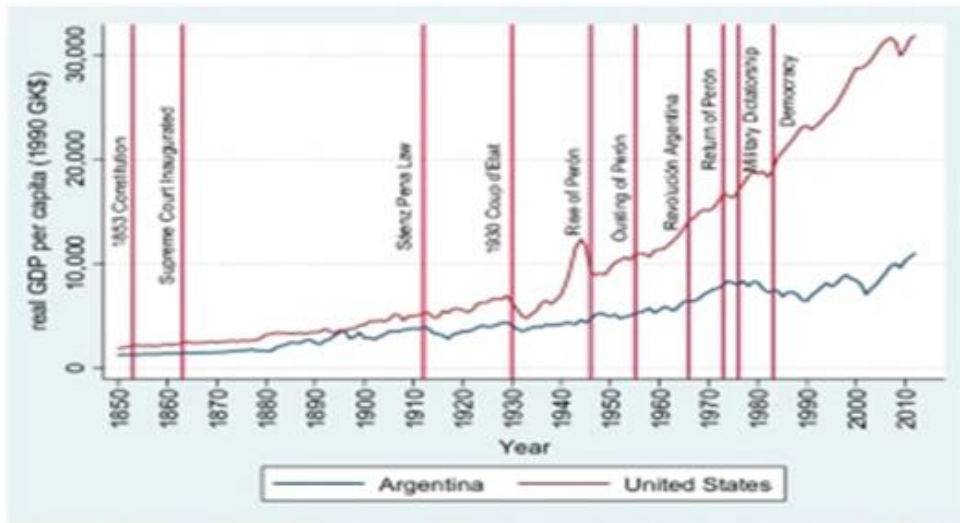
## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في الاقتصاد السياسي

ويبدو أن التنمية الاقتصادية كما هي الحال في "الغرب" لا تنطبق على الاقتصادات في أمريكا الجنوبية أو الشرق الأوسط أو أفريقيا. في عام 1945، كان دخل الفرد في دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل لا يتخلف كثيرًا عن نظيره في الاقتصادات الرأسمالية الأضعف في جنوب أوروبا، وكان من المتوقع أن تزدهر أمريكا اللاتينية في ظل الحكومات التي تتطلع إلى اتباع الاقتصادات الصناعية في الشمال. تبخر هذا الأمل في ظل تراجع الربحية والاستثمار الذي أعقب ذلك في أواخر الستينيات وخلال بقية القرن العشرين.

Panel a Long-Run Development of Argentina and the United States



في كتابه، الذي نشر الآن باللغة الإنجليزية، يقدم لنا كلاوديو كاتز Claudio Katz، الأستاذ في جامعة بوينس آيرس ومؤلف العديد من الكتب حول الاقتصاد والمجتمع في أمريكا اللاتينية، وصفًا شاملًا لنظرية التبعية كما تم شرحها بشكل رئيسي في أمريكا اللاتينية على مدى السنوات الـ 50

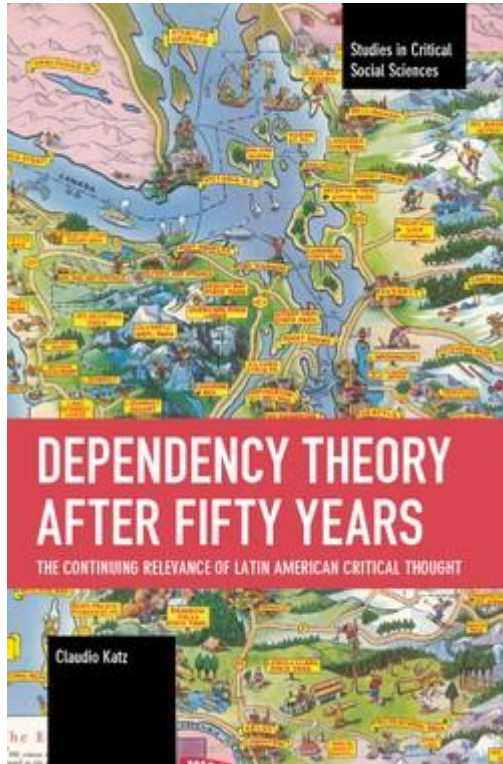


شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## أوراق في الاقتصاد السياسي

الماضية. فاز الكتاب بجائزة ليبرتادور Libertador للفكر النقدي عام 2018.



أعتقد أنه يمكننا البدء في النظر في نظرية التبعية اعتمادًا على عبارة مختصرة كتبها ماركس في مقدمة المجلد الأول من كتاب رأس المال عام 1867. لقد كتب: "إن الدولة الأكثر تقدمًا صناعيًا لا تكشف للأقل تقدمًا إلا صورة مستقبلها." وقد كتبها ماركس عندما كانت بريطانيا في قمة قوتها الاقتصادية والصناعية. وكان رأس المال تحليلًا لمثل هذا الاقتصاد الرأسمالي. واعتقد ماركس أن الرأسمالية ستنتشر عالميًا حتى تظهر قوى رأسمالية منافسة أخرى، وكان على حق. لحقت ألمانيا وفرنسا، ولا سيما الولايات المتحدة (بصورتها الخاصة)، ببريطانيا بحلول نهاية القرن التاسع عشر.



## أوراق في الاقتصاد السياسي

لكننا نعلم الآن أن مجموعة صغيرة فقط من الاقتصادات الرأسمالية الصناعية والتجارية هي التي حققت توقعات ماركس. وتمكنت تلك القوى بعد ذلك، من خلال القوة العسكرية والمالية والتكنولوجية، من عرقلة تقدم الرأسماليين وعمالهم في معظم أنحاء العالم. كتب لينين في عام 1915 أنه لم يكن هناك سوى عدد قليل من البلدان التي تسيطر على التكنولوجيا والتمويل والموارد في العالم. وبعد مرور مائة عام، لا تزال تلك الاقتصادات "الإمبريالية" على حالها إلى حد كبير، ولا تزال مهيمنة على نطاق واسع. ومن ثم يمكننا الحديث عن كتلة إمبريالية مهيمنة وبقية العالم "التابع".

لكن "التبعية" يمكن أن تتخذ معانٍ مختلفة، ويوضح لنا كاتز أن الأمر هو كذلك من خلال مناقشته للمتغيرات داخل مدرسة التبعية. إذ يحدد منظرو التبعية مجموعتين رئيسيتين من البلدان في النظام الاقتصادي العالمي: المركز core والأطراف periphery. دول المركز هي الدول الغنية التي تسيطر على الاقتصاد العالمي. الدول الطرفية هي دول فقيرة تعتمد على دول المركز في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا. في الواقع، تبدو لي كلمة "الأطراف" أفضل من كلمة "التابعة". يمكن أن يعني هذا الأخير أن الطبقة الرأسمالية في الأطراف لا تلعب دورًا مستقلًا في استغلال الطبقة العاملة الخاصة بها وأن الاستغلال هو نتيجة الهيمنة الإمبريالية والشركات الأجنبية.

تلعب نظرية التبعية دورًا تفسيريًا إيجابيًا في فكرة أن الموارد تتدفق من "أطراف" الدول الفقيرة والمتخلفة إلى "مراكز" الدول الغنية، مما يؤدي إلى إثراء الأخيرة على حساب الأولى. ترفض هذه النظرية النظرية السائدة حول "اقتصاديات التنمية" التي تقوم عليها المؤسسات الدولية للأمم المتحدة (الأونكتاد - "التجارة والتنمية") والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي ترى أن جميع المجتمعات تتقدم عبر مراحل مماثلة من التنمية وبالتالي فإن المناطق المتخلفة اليوم هي في وضع مماثل لوضع المناطق المتقدمة اليوم في وقت ما في الماضي. ولذلك، فإن مهمة مساعدة المناطق



## أوراق في الاقتصاد السياسي

المتخلفة على "الخروج من الفقر" تتمثل في تسريعها على هذا المسار المشترك المفترض للتنمية الرأسمالية، بوسائل مختلفة مثل الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والاندماج الوثيق في السوق العالمية. وهكذا توصف بلدان الأطراف بأنها اقتصادات "ناشئة" أو "نامية".

سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن ماركس اعتمد "اقتصاديات التنمية" بهذا المعنى كما في العبارة المقتبسة من رأس المال. فهو آنذاك كان يشير إلى الاقتصادات الرأسمالية الصناعية القائمة في عصره. وفي كتاباته اللاحقة، أكد كيف تم استغلال الدول الأكثر سكاناً مثل الهند وروسيا والصين وقمع قدرتها في نهاية المطاف على الانضمام إلى الدول الصناعية الرائدة.

يركز كاتز نفسه لنظرية التبعية على نسختها الماركسية، بدلاً من النظرية السائدة التي تجادل بأن التبعية يمكن التغلب عليها من خلال السياسات الوطنية للإنفاق الحكومي على النمط الكينزي، واستبدال الواردات بالسلع الأجنبية، والتنظيم المالي regulation. وقد أثبت هذا البديل فشله عملياً في نقل دول مثل الأرجنتين أو البرازيل إلى الطبقة العليا من الاقتصادات الرأسمالية. وبدلاً من ذلك، تقول نظرية التبعية الماركسية إن هذه البلدان ستظل "تابعة" بسبب الاستخراج الضخم للقيمة من العمالة في اقتصاداتها إلى الكتلة الإمبريالية من خلال التجارة والتمويل والتكنولوجيا.

يُعد "التبادل غير المتكافئ" في التجارة الدولية عنصراً أساسياً في نظرية القيمة لماركس. ومع ذلك، في إطار نظرية التبعية، تنشأ اختلافات حول طبيعة هذا التبادل غير المتكافئ: هل يرجع ذلك إلى الاختلافات في الأجور أم إلى الاختلافات في الإنتاجية المدفوعة بالتكنولوجيا؟ هل تحصل البلدان الإمبريالية، من خلال شركاتها المتعددة الجنسيات، على فائض أرباح من العمالة الرخيصة في البلدان الطرفية أم من التكنولوجيا المتفوقة وتكاليف الوحدة المنخفضة lower unit costs في التجارة الدولية؟



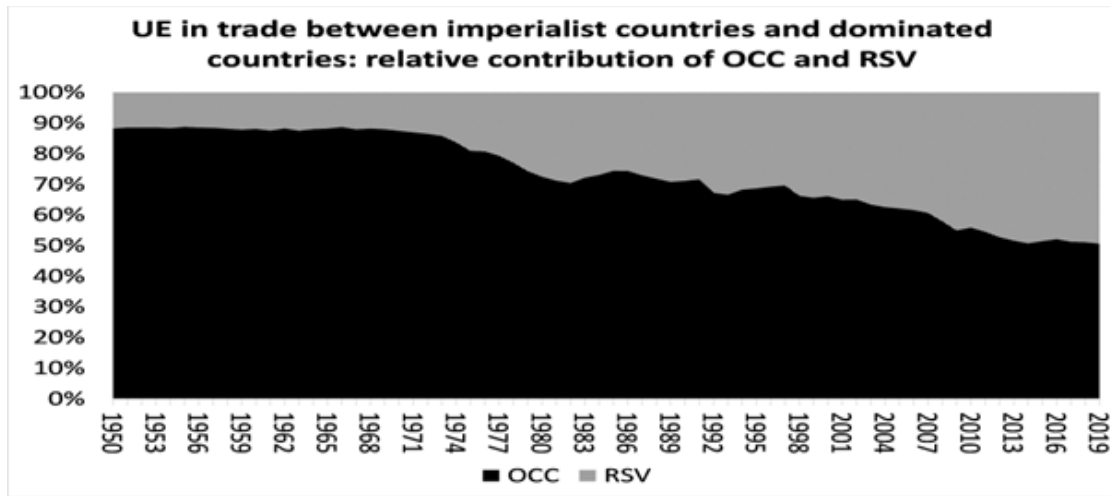
## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في الاقتصاد السياسي

ويعتقد كاتز أن أبرز منظري التبعية الماركسيين في أمريكا اللاتينية، روي ماورو ماريني [1997-1932] Ruy Mauro Marini، "كان لديه ارتباطات أكبر بأولئك الذين أرجعوا التبادل غير المتكافئ إلى الاختلافات في الإنتاجية بدلاً من الأجور." وأكد هذا أن الفجوات في الأجور تم تفسيرها بالفوارق في تطور القوى الإنتاجية وليس العكس. "إن الأجر هو نتيجة وليس عاملاً محددًا للتراكم، بحجة أن مستويات الأجور في كل بلد تعتمد على الإنتاجية، والدورات، وأسهم رأس المال capital stock، وشدة الصراع الطبقي."

إذا كان هذا هو موقف ماريني فأنا أوافق عليه. فدراستي التجريبية empirical بالاشتراك مع غولييلمو كارچيدي Guglielmo Carchedi حول الإمبريالية الحديثة توصلت إلى أن نقل القيمة من الأطراف إلى اقتصادات المركز من خلال التبادل غير المتكافئ في التجارة يرجع بشكل أساسي إلى الاختلافات في الإنتاجية والتفوق التكنولوجي (OCC في الرسم البياني أدناه)، و فقط إلى بدرجة أقل بسبب ارتفاع معدلات الاستغلال في الأطراف (Rate of Surplus Value-RSV) وليس بسبب انخفاض الأجور في حد ذاته.





## أوراق في الاقتصاد السياسي

ومع ذلك، فإن ماريني اقترح مفهوم الاستغلال المفرط -super exploitation، أي عندما تنخفض الأجور في الأطراف عن قيمة قوة العمل labour power أو أقل من متوسط الأجر الدولي. ووفقا لكاتز، فإن ذلك كان "الأطروحة المركزية لنظرية التبعية المستوحاة من ماريني". لكن كاتز يرى أن "الاستغلال المفرط" لا يمكن أن يكون العامل الرئيسي المحدد لنقل القيمة بين البلدان الغنية والفقيرة. "إنه يضعف منطق فائض القيمة" ويقترح المفهوم البرودوني [نسبة إلى Pierre-Joseph Proudhon] للسرقة<sup>1</sup> بدلا من "المنطق الموضوعي للتراكم". وكما يشير كاتز، فإن الاستغلال المفرط موجود أيضا في الاقتصادات الإمبريالية النيوليبرالية مع "العمالة غير المستقرة" 'precarious employment' وعقود العمل صفيرية الساعات<sup>2</sup> zero-hours contracts وما إلى ذلك.

من وجهة نظري، فإن النقطة المهمة هي أن تحويل القيمة إلى الشمال الإمبريالي يتم بسبب التكنولوجيا المتفوقة وإنتاجية العمل. وهذا يمكّن الشمال الإمبريالي من بيع بضائعه في الأسواق العالمية بتكاليف أقل من المتوسط العالمي. ويحاول الرأسماليون في الأطراف التعويض عن انخفاض مستواهم الفني وإنتاجيتهم من خلال خفض أجور عمالهم. لذا فإن ارتفاع معدل الاستغلال في الجنوب، سواء عن طريق الاستغلال المفرط أم لا، هو رد فعل على الفشل في التنافس ضد الشمال.

هل كانت القوة الاحتكارية هي السبب الرئيسي لهيمنة الشركات الإمبريالية؟ يدّعي بعض مُنظري التبعية ذلك. ومع ذلك، يعتقد كاتز أن هذا لم يكن الحال مع ماريني. كان ماريني دائما أقرب إلى المفكرين الماركسيين مثل [إيرنست] ماندل [Ernest Mandel] الذي سلط الضوء على ديناميكية المنافسة

<sup>1</sup> في كتابه ما هي الملكية (1840) شخّص جوزيف برودون، المفكر الاشتراكي الفرنسي، الملكية على أنها سرقة property is theft (المترجم)

<sup>2</sup> zero-hours contracts عقود عمل دون الالتزام بساعات عمل، منتشرة حاليًا في المملكة المتحدة، يستطيع العامل أو رب العمل بموجبها إنهاء العقد (الفصل التعسفي من العمل) دون إعطاء إنذار مسبق. (المترجم)



## أوراق في الاقتصاد السياسي

المتباينة بين الاحتكارات. لقد حافظ على مسافة أكبر منه وبين بعض المنظرين مثل [بول] سويزي [Paul Sweezy] الذي أكد على القدرة غير المقيدة للشركات الكبيرة على إدارة الأسعار. لكن ماريني لم يذهب إلى حد أن شيخ [Anwar Shaikh]، الذي يقول كاتز، بأنه ينفي "الوجود الواضح لشركات عملاقة تحصل على أرباح غير عادية في أسواق معينة على حساب الشركات الأصغر."

يعتقد كاتز أن ماريني كان لديه ما يمكن أن أسميه فهمًا انتقائيًا لنظرية القيمة لماركس. "لقد كان ينتمي إلى تقليد في الاقتصاد الماركسي الذي اختلف مع المناهج التي تركز حصريًا على تحليل القيمة في مجال الإنتاج. هذا النهج يحدد القيمة فقط في المرحلة الأولية من خلق فائض القيمة، ويشير بإصرار إلى الوزن الذي وضعه ماركس على منطق الاستغلال ويستنتج كل تناقضات الرأسمالية من هذا المجال." لقد أراد ماريني إدراج "الاختلالات الموجودة في مجال الطلب". ولخص كاتز وجهة نظر ماريني بشأن الأزمات الاقتصادية باعتبارها "نهجًا متعدد الأسباب للتعامل مع الأزمات، يجمع بين اختلالات [تحقيق الفائض] imbalances of realization وميل معدل الربح نحو الانخفاض." يعرف قراء هذه المدونة أنه باعتباري مؤيدًا للتحليل "أحادي السبب" 'monocausal' للأزمات، فإنني أعتقد أن وجهة نظر ماريني تتركنا دون نظرية للأزمات على الإطلاق.

وهذا ليس نقطة الضعف الوحيدة في نسخة ماريني من نظرية التبعية. لقد روج بقوة لفكرة "الإمبريالية الفرعية" 'sub-imperialism'، وهي فئة من البلدان الوسيطة بين الأطراف المهيمن عليها والمركز الإمبريالي. يفرد كاتز عدة فصول لمناقشة أهمية هذه الفئة. وباختصار، يقول إنه "يساعد على فهم البنية الهرمية للرأسمالية المعاصرة" مع "قمة القوى المركزية وقاعدة من البلدان الخاضعة للسيطرة... وما بينهما تحاول هذه القوى الإمبريالية الفرعية الحصول على الهيمنة الإقليمية."





## أوراق في الاقتصاد السياسي

أنا أشك في أن الإمبريالية الفرعية تساعدنا على فهم الرأسمالية المعاصرة. فهذا المقترح يُضعف الخط الفاصل بين الكتلة الإمبريالية المركزية والبلدان الطرفية الخاضعة للسيطرة. إذا كانت كل دولة "إمبريالية إلى حد ما"، وإذا انخرطت في حرب مع أحد جيرانها على الأسواق والموارد والأراضي، فإن الإمبريالية تبدأ في فقدان صلاحيتها كمفهوم مفيد. إن ما يسمى بالدول الإمبريالية الفرعية لا تملك تحويلات مستدامة وضخمة للقيمة والموارد إليها من الاقتصادات الأضعف. في عملنا حول الإمبريالية وفي العمل التجريبي للآخرين، لم يتم الكشف عن هذا الهيكل الهرمي لتحويل القيمة. إن الهند والصين وروسيا تُحوّل في الواقع كميات أكبر بكثير من القيمة إلى الكتلة الإمبريالية مقارنة بأمريكا الجنوبية. أنظر أدناه على النتائج التي توصل إليها أندريا ريتشي Andrea Ricci في التحويلات الأمريكية.

Table 2. Per capita unequal exchange, 1995-2019.  
Source: own elaborations on World Bank and Ricci (2021b) data.

Annual per capita transfers	in current dollars			in % of per capita GDP		
	1995	2007	2019	95-19	95-07	07-19
North America	761	1,965	2,680	3.9	3.7	4.1
EMU	1,720	4,939	4,836	10.3	8.5	12.2
West Europe	2,429	7,531	6,921	12.7	10.6	14.8
East Asia	1,984	1,766	2,540	5.8	5.9	5.7
Oceania	526	2,626	3,638	7.1	4.5	9.8
China	-196	-810	-426	-14.1	-19.0	-10.0
Russia	-767	-1,108	-1,850	-29.7	-40.9	-17.2
East Europe	-901	-615	-1,309	-14.7	-18.9	-9.9
South America	-269	-472	-490	-6.1	-8.4	-3.9
Central America	-471	-379	-454	-11.9	-13.6	-9.8
Middle East	-1,443	-1,502	-950	-18.9	-24.8	-12.8
South Asia	-77	-220	-351	-21.5	-20.2	-23.0
Southeast Asia	-463	-1,350	-1,631	-46.8	-53.9	-40.3
Central Asia	-272	-380	-924	-11.9	-13.6	-9.8
North Africa	-426	-1,099	-1,034	-30.7	-31.6	-30.4
S. Sahara Africa	-65	-120	-132	-10.0	-11.6	-8.3

لنأخذ على سبيل المثال مجموعة البريكس BRICS، وهي أفضل المرشحين لكونهم "إمبرياليين فرعيين". لا يوجد دليل على حدوث تحويلات قيمة كبيرة وطويلة الأمد إليها من الاقتصادات الأضعف و/أو الاقتصادات المجاورة. إنهم لا يملكون التفوق المالي والتكنولوجي والعسكري للحصول على مثل هذه التحويلات. هل يمكن اعتبار الحروب بين الدول الطرفية



## أوراق في الاقتصاد السياسي

(مثل إيران ضد العراق، وأذربيجان ضد أرمينيا) إمبريالية بأي طريقة مفيدة؟ أليس من الأفضل أن يُنظر إلى هذه الحروب على أنها حروب بين دول رأسمالية ضعيفة لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية؟

في الواقع، يشير كاتز إلى أن البرازيل ليست دولة إمبريالية فرعية كما يراها ماريني. ولم تصبح قوة صناعية صاعدة تهيمن على شبه القارة. لقد ثبت أن الأمل الكبير الذي ساد في فترة التسعينيات، والذي روج له التيار الرئيسي لاقتصاديات التنمية، في انضمام البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (بريكس) قريباً إلى رابطة الدول الغنية بحلول القرن الحادي والعشرين، كان مجرد سراب. وتبقى هذه البلدان أيضاً خاضعة للهيمنة والاستغلال من قبل المركز الإمبريالي. والفجوة بين الاقتصادات الإمبريالية وبقية الاقتصادات لا تضيق، بل على العكس من ذلك. وهذا يشمل الصين، التي لن تنضم أيضاً إلى النادي الإمبريالي.

ومع ذلك، يريد كاتز الحفاظ على مفهوم ماريني: "في هذا السياق، تحتل التشكيلات الوسيطة مكاناً مهماً يكسر التوازي الصارم بين قوى الإمبريالية الفرعية وشبه-الأطراف الاقتصادية، حيث يختلف الوزن الجيوسياسي لبعض البلدان عن الاندماج في الإنتاج المعولم" الذي حققه الغير. تعتبر نظرية التبعية مفيدة جداً لفهم هذا التنوع في المواقف. فهي تشرح منطق التخلف وتهميش الأطراف دون أن يقتصر تحليلها على الأقطاب العالمية، كما تحلل التشعبات bifurcations والاختلافات بين التشكيلات الوسيطة المتميزة. لست متأكداً من أن النظرية نجحت بهذا الشأن.

وما يظهره المسح الشامل الذي أجراه كاتز لخمسين عامًا من نظرية التبعية هو أن نظرية القيمة التي وضعها ماركس حول "العولمة الإنتاجية القائمة على استغلال العمال تعيد تشكيل الانقسامات بين المركز والأطراف من خلال تحويلات القيمة الفائضة." وأن "إغفال تلك الآلية يمنع منتقدي التبعية من فهم منطق التخلف."



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في الاقتصاد السياسي

لذا فإن "إعادة دمج نظرية القيمة في تفسير التبعية أمر حيوي أيضًا لكشف الهيكل الخفي للرأسمالية الحالية. فلا توجد يد خفية توجه الأسواق، ولا توجد مؤسسة دولة حكيمة توجه الاقتصاد. فأساس النظام هو التنافس على الأرباح الناتجة عن الاستغلال، ومضاعفة ثروات الأثريين ومعاناة الأغلبية. إن نفس السخط والتمرد الذي كان وراء دراسة التخلف في الماضي يوجّه البحث في الحاضر." ■

(\* اقتصادي ماركسي بريطاني، عمل في الحي المالي في لندن لأكثر من أربعة عقود.  
(\*\*) كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 17 تشرين الثاني 2023

<http://iraqieconomists.net/ar/>